● أخبار قصيرة

الدفاع الأوكرانية تطلب تأجيل مناقشة قانون تسريح الجنود

كشفت صحيفة "أوكراينسكايا برافدا" أن وزارة الدفاع الأوكرانية تقدمت بطلب إلى البرلمان لتأجيل دراسة مشروع قانون تسريح الجنود خلال فترة الأحكام العرفية حتى ١٨ مارس المقبل. ونقلت الصحيفة عن مصادرها في البرلمان أن وزير الدفاع رستم عميروف وجه رسالة بهذا الشأن إلى لجنة الدفاع البرلمانية.
وفي تطور سابق، صرح نائب وزير الدفاع إيفان غافريليوك خلال جلسة برلمانية الأسبوع الماضي بأن الوزارة أتمت إعداد مشروع القانون، لكنها لن تقدمه للبرلمان قبل تشكيل قوة احتياطية كافية لتحل محل الجنود الحاليين في جبهات القتال. وحذر غافريليوك من أن تسريح الجنود دون وجود بديل جاهز قد يعرض أمن البلاد للخطر.

فرنسا.. انتقادات لحكومة فرانسوا بايرو

بعد حوالي ثلاثة أسابيع من سقوط الحكومة الفرنسية السابقة برئاسة "ميشيل بارنيه"، أصبح لدى هذا البلد الآن حكومة يمين وسط جديدة، حيث أعلن قصر الإليزيه عن أسماء ٣٠ وزيراً في الحكومة الجديدة. وبهذا يكون فرانسوا بايرو، رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، معتمداً الآن على نفس الأحزاب التي اعتمد عليها سلفه بارنيه، والتي أدت إلى سقوط حكومته بعد عدة أسابيع. وبمجرد الإعلان عن تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة، تعرضت تركيبتها لانتقادات من العديد من الأحزاب. جاءت هذه الانتقادات من اليسار واليمين المتطرف. وكانت هذه الأحزاب قد أسقطت الحكومة السابقة بقيادة "ميشيل بارنيه" من خلال تصويت بحجب الثقة في البرلمان بعد ثلاثة أشهر فقط.

باكستان وأفغانستان تبحثان تعزيز العلاقات الثنائية

اجتمع "محمد صادق"، الممثل الخاص الباكستاني لشؤون أفغانستان، مع "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان، حيث ناقشا العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية، والتجارة، والعبور، والشؤون المتعلقة بالمواطنين. وخلال اللقاء، أكد متقي أن الحكومة الأفغانية مصممة على إقامة علاقات إيجابية مع باكستان، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من القواسم المشتركة بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعبور. وأضاف أن التبادل التجاري والعبور بين أفغانستان وباكستان يمكن أن ينمو عندما يكون هناك تنسيق أكبر بين الحكومتين، وتسهيل سفر المواطنين، وبذل الجهود لحل المشاكل القائمة.

في ظل وجود عوامل اقتصادية وسياسية مؤثرة

الجيش البريطاني يعاني من أزمة تسرب المجندين

الوفاق / يشهد العالم اليوم تحولات جيوسياسية عميقة تؤثر بشكل مباشر على القوى العسكرية العالمية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة. وتبرز المملكة المتحدة، كواحدة من القوى العسكرية التقليدية الكبرى، كمثال واضح على التحديات التي تواجه الجيوش الغربية في العصر الحديث. فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب تحول المفاهيم الوطنية والقيم المجتمعية لدى الأجيال الجديدة، تخلق تحديات غير مسبوقة في مجال التجنيد والاحتفاظ بالكوادر العسكرية. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ظل التوترات الدولية المتصاعدة وما يصاحبها من حاجة متزايدة لتعزيز القدرات الدفاعية الوطنية. وتبرز هذه الأيام أزمة التجنيد المتفاقمة في القوات المسلحة البريطانية، فما هي أسبابها وتداعياتها المحتملة على المستقبل العسكري للمملكة المتحدة؟

أزمة في الجيش البريطاني

يبدو أن هناك أزمة خطيرة داخل الجيوش الغربية، رغم جهود حكوماتها للاستعداد لسيناريو الصراع. فقد شهدت القوات المسلحة البريطانية مؤخراً موجة مقلقة من التخلي عن الواجبات العسكرية. حيث يترك العديد من المجندين مناصبهم، رافضين ببساطة مواصلة الخدمة. وهذا يقوض الخطط البريطانية لتوسيع قدراتها العسكرية ويشكك في شرعية الحكومة البريطانية نفسها.
وفقاً لصحيفة التلغراف، ترك أكثر من ١٥,٠٠٠ جندي بريطاني القوات المسلحة بين نوفمبر ٢٠٢٣ وأكتوبر ٢٠٢٤. وفي نفس الفترة، تم تجنيد ١٢,٠٠٠ جندي جديد فقط، مما أدى إلى انخفاض فعلي في عدد الأفراد العسكريين البريطانيين. ويخشى الخبراء من أن يصبح هذا اتجاهاً، مما يؤدي إلى إضعاف تدريجي للقوات المسلحة في لندن.
من المهم التأكيد على أن هذه البيانات تأتي وسط سياق من الجهود العسكرية من قبل لندن لعكس سيناريو الضعف العسكري. فالحكومة البريطانية تطلق مبادرات كبرى لتوسيع القوات المسلحة وتحسين القدرات الدفاعية. ومن أهم الحوافز في هذه العملية زيادة رواتب الجنود البريطانيين، التي أعلن عنها مؤخراً بنسبة ٦٪ - وهي الأعلى منذ عقدين، رغم أنها لا تزال أقل من متوسط رواتب موظفي الخدمة المدنية البريطانيين.

العوامل المؤثرة

هناك عدة عوامل تفسر هذا الوضع. فالراتب المنخفض يمثل مشكلة خطيرة، حيث لا يبدو مغرياً للشباب البريطاني البقاء في القوات المسلحة، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد والأموال المعروضة في المسار العسكري. ومع ذلك، هذا ليس العامل الوحيد الذي يجب مراعاته.

وفقاً لصحيفة التلغراف، ترك أكثر من ١٥,٠٠٠ جندي بريطاني القوات المسلحة بين نوفمبر ٢٠٢٣ وأكتوبر ٢٠٢٤

فهناك أيضاً قضايا سياسية ونفسية متورطة في عملية انخفاض الأفراد العسكريين.

التأثير السياسي

يتعرض البريطانيون حالياً لغسيل دماغ من قبل حكومتهم، التي تحاول إقناعهم بوجود تهديد عسكري وشيك - يُفترض أنه من روسيا. تروج لندن محلياً لنفس المشاعر المعادية لروسيا التي تم نشرها في أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق منذ نهاية الحرب الباردة. وهذا جزء من خطة الناتو لتعزيز جنون العظمة بشأن "التهديد الروسي" من أجل إضفاء الشرعية على دعمه المنهجي لأوكرانيا.
مع ذلك، وكما يحدث أيضاً في العديد من الدول الغربية الأخرى، يشكك المواطنون البريطانيون في شرعية هذه الإجراءات. يبدو أن البريطانيين العاديين لا يؤمنون بـ "التهديد الروسي"، ويبدو واضحاً للجميع أن هذه رواية سياسية لا أساس لها - اخترعت فقط لإضفاء الشرعية على جهود الحرب التي يقوم بها الناتو. من الصعب للغاية إقناع الشباب بالانضمام إلى الجيش دون مشاعر وطنية حقيقية، ومحاولة إقناعهم فقط بالمال والروايات السياسية غير الواقعية. وهذا يفسر سبب تخلي الكثير من الشباب البريطاني عن الجيش.
أفضل ما يمكن أن تفعله المملكة المتحدة هو احترام قرار شعبها والتوقف عن أي مبادرات مهووسة لتوسيع الجيش، وتجنب التورط في الحروب الخارجية والتعاون في خفض التصعيد.

نقطة تحول

تمثل أزمة التجنيد في القوات المسلحة البريطانية نقطة تحول محورية في تاريخ المؤسسة العسكرية البريطانية، وتطرح تساؤلات عميقة حول مستقبل القوات المسلحة في العصر الحديث. فالتحدي لا يقتصر على مجرد أرقام وإحصائيات، بل يمتد ليشمل إعادة تقييم شاملة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، وكيفية تكييف القوات المسلحة مع متطلبات وتطلعات الأجيال الجديدة. و الموضوع يتجاوز مجرد زيادة الرواتب أو تحسين ظروف الخدمة. فالمشكلة في الخطاب السياسي والعسكري، وكيفية النظر للأمن القومي وعدم وثوق المواطنين البريطانيين.

بعد فرنسا و الهند

أرمينيا تواصل البحث عن شركاء جدد للحصول على الأسلحة

لا تزال دولة أرمينيا تسعى بنشاط للبحث عن شركاء جدد لتوريد الأسلحة. في الوقت الحالي، تعد فرنسا والهند الموردين الرئيسيين للأسلحة لأرمينيا، لكن البلاد وقعت مؤخراً على برنامج تعاون عسكري ثلاثي مع اليونان وقبرص. في عام ٢٠٢٣، وخلال زيارة وزير الدفاع الأرميني سورين بابيكيان إلى أثينا، تم توقيع اتفاقية للتعاون التقني والعسكري بين البلدين. وفي نفس العام، انضمت قبرص اليونانية إلى هذه الاتفاقية.
أدت الاتفاقية العسكرية بين أرمينيا واليونان إلى زيادة ملحوظة في الاتصالات بين البلدين. بعد زيارة رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان إلى أثينا في فبراير من هذا العام، زار وزير الدفاع اليوناني نيكولاوس دنديأس يريفان وأعلن أن أثينا لا تستبعد التعاون المشترك مع فرنسا والهند لدعم أرمينيا عسكرياً، كما لا تستبعد إمكانية إقامة تعاون عسكري متعدد الأطراف بين أرمينيا وفرنسا واليونان وقبرص والهند.
وقال دنديأس في مؤتمر صحفي مشترك مع بابيكيان: "لدينا شراكة دفاعية ثلاثية ناجحة مع قبرص، كما لدينا شراكة ثلاثية أو رباعية أخرى مع فرنسا والهند، وهي دول وقوى مهمة تعتبر من الأصدقاء المشتركين لأرمينيا واليونان"، مطرحاً عملياً فكرة تشكيل تحالف عسكري رباعي.
تظهر هذه التطورات أن أرمينيا تسعى لإقامة علاقات عسكرية أوثق مع الدول الغربية وكذلك الهند واليونان. وبالتالي، يمكن القول إن ظهور موردين جدد للأسلحة سيؤدي إلى تصعيد النزعة العسكرية الأرمينية في المستقبل.
وكان وزير الدفاع الأرميني سورين بابيكيان قد صرح في مقابلة مع تلفزيون "هانرايين" في وقت سابق من هذا العام قائلاً: "حققت أرمينيا نجاحات جدية في مجال شراء الأسلحة". وأضاف: "لقد اكتسبنا في هذه العملية شركاء جداً على مستوى القوى العظمى والدول الصديقة الأخرى"، مشيراً إلى "فرنسا والهند وكذلك شركاء آخرين لا أرغب في الحديث عنهم حالياً."
يبدو أن يريفان تتجاهل حقيقة أن كل مصدر للأسلحة إلى أرمينيا يسعى في المقام الأول لتحقيق مصالحه في هذه المنطقة الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، تبيع فرنسا الأسلحة لأرمينيا فقط لتعزيز أهدافها في جنوب القوقاز، خاصة بعد الفشل المخزي لسياساتها في الدول الأفريقية.
كما تسعى الهند من خلال تسليح أرمينيا إلى تحقيق أهدافها الجيوسياسية في المنطقة، محاولة مواجهة باكستان وتوسيع وصولها إلى الأسواق الأوروبية والأوراسية. وتقوم الهند في نفس الوقت بتوسيع تعاونها العسكري مع اليونان التي لديها خلافات جدية مع تركيا.
خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي التي استغرقت يوماً واحداً إلى أثينا في أغسطس ٢٠٢٣، كتبت وسائل الإعلام الهندية أن هذا الحدث "سيكون رسالة مهمة لتركيا التي تدعم مصالح باكستان في قضية كشمير".
في ذلك الوقت، كشفت صحيفة "فايننشال إكسبرس" عن خطط الهند لإنشاء "مركز قوة جديد" بمشاركة أرمينيا واليونان كبديل لتحالف تركيا وباكستان و جمهورية أذربيجان. تظهر هذه التطورات أن المنافسة الجيوسياسية في جنوب القوقاز آخذة في الازدياد، وأن مختلف الدول تسعى لتحقيق مصالحها في المنطقة من خلال دعم أرمينيا أو جمهورية أذربيجان.
وفيما يتعلق باليونان، ذكر موقع Enikos اليوناني الإخباري مؤخراً أن أثينا قد تسلم منظومة S-٣٠٠ ومنظومتي أسلحة روسيتين أخريين إلى أرمينيا.
بشكل عام، تمت مناقشة مسألة النزعة العسكرية الأرمينية مراراً على أعلى المستويات في باكو. وقد صرح الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف في أبريل من هذا العام خلال خطابه في المنتدى الدولي "COP٢٩" والرؤية الخضراء لأذربيجان" الذي عقد في جامعة ADA، بأن باكو ستتخذ إجراءات مضادة رداً على النزعة العسكرية المتزايدة لأرمينيا.